

اليه ما حُتق له لا الي ما يقابل له او يضاده فمشتا للذمة لنا هو خصوصية الحل  
التي تقتضي عدم الملازمة فمن لا يكون له خصوصية الاقتضاء بل يكون بذاته  
مستقيا عن الكل ويحسب شرطه مقتضى الكل يكون كل في محله مقتضى حكمته  
ودليل قدرته وفصلية حيطته وآية كماله مع فطر نزاهة جلالة ولا يتصور  
فيه عدم الملازمة اصلا فلا يتطرق اليه مذمة بل صاحب كمال الحجة واستيعاب  
الوجود لولم يوصف بوصف مظهر من مظاهره كان قادرا في سعة احاطته  
وكمال استيعابه وليس ذلك العلو الذاتي والكمال المستغرق الاسم الله  
خاصة بعن الذات البحت والوجود المطلق فان الاسم الله كما يطلق على مرتبة  
الالهيّة كذلك يطلق على الذات البحت والوجود المطلق والاشك ان هلك  
الاستغراق للمطلق لا المفرد بل مرتبة الالهيّة وما غير مقتضى الاله خاصة معاهي  
مجلي له اي لمسمى الله من الجاهلي المتميزة عنه بالوجود الخارجي واصور اسمية  
خاصة فيه يتعين به الذات تعين العيويطع بالصورة ولكن تعينا عقليا لا خارجيا  
فان كان اي غير مسمى الله مجلي له فيقع التفاضل لا بد من ذلك كما من وقوع التفاضل  
بين مجلي ومجلي بحسب ظهوره في بعض الجاهلي جميع الاسماء كالانسان الكامل وفي  
بعضها بعضها وما يظن فيه بعضها ايضا يقع فيه التفاضل وان كان اي عن  
مسمى الله صورة فيه فلذلك الصورة عن الكمال الذاتي للمستغرق لجميع الكالات  
لانها اي تلك الصورة عن مظهر تلك الصورة في محسب الوجود والتحقق  
وان كانت غير محسب التعقل بخلاف الجاهلي فانها متميزة عن بعضها عن بعض  
فالتصانعات المختلفة تحققتا وتعلقتا متميزة عن الوجود الحق ايضا بالتعريف  
والاطلاق وتظهر غلبة حكم الغايبة بين مسمى الله ومجاليه وخلة حكم الاتحاد  
بينه وبين اسمائه ان ثبت في الله عن التفاضل بين الجاهلي وقال لا بد من ذلك  
ونفاه عن الاسماء مع انه ان ثبت في مسمى العلو الذاتي الجاهلي ايضا محسب  
قال وهو من حيث الوجود عين الوجود ذات في مسمى محدثات هي العلية لذاتها  
والاشك في وجود التفاضل بين الاسماء باعتبار خصوصياتها المتميزة بعضها  
عن بعض كما مر في مسمى الله عن مسمى حيث قال فلو الاضافة موجودة في  
العن الواحدة من حيث الوجود الكثير فالذات لمسمى الله من العلو الذاتي

فمن يتصور  
ايضا

مظهر الجاهلي  
من مسمى الله

والكمال المستغرق

والكمال المستغرق هو الذي يملك الصورة لا يقال في تلك الصورة  
الاسمية هو اي مسمى الله لم يظهر بقا له في التعقل ولا في غير لا تحت التحقيق  
الاتحاد هاتين التحقيق والوجود وقد اشار اليه القاسم ابن قتيبي في فتح القافي  
وتخفيف السنين وقيد به الباء من الكاير شيخي الخرجت مشهور وعبر  
بشيء من خلفه هو كتاب من قضا فيه سماه خلق العلوين شرحه الشيخ  
رضي الله عنه الذي هو يقول ان كل اسم الحق ينسب جميع الاسماء الالهية  
ويثبت بها فوالذات اي عموم التسمي والنوع هنا الخ اي بين الاسماء الالهية  
من اجل ان كل اسم الحق يدل على الذات وعلى المعنى الذي سبق اي وضع  
الاسم له ووظيفة ذلك الاسم ليمتد به عن سائر الاسماء من حيث دلالة  
على الذات على جميع الاسماء ومن حيث الاطلاق على المعنى المخصوص الذي  
يشعر به بحسب عن غير من الاسماء كالمرب والخالق والمصور الخ غير ذلك  
من الاسماء فالاسم عين المسمى من حيث الذات والاسم غير المسمى من حيث  
ما يختص به من المعنى الذي سبق له واذ فهمت ان العلو بالعلو الذاتي  
ما ذكرناه من انه هو الذي يكون له الكمال المستغرق لجميع الكالات علمت انه  
اي العلو الذاتي ليس علو المكان وهو ظاهر ولا علو المكان بعين العلو محسب  
منصب من المناصب وعلو المكان بهذا المعنى اخص مما سبق فانه كان شاملا  
للعلو بالصفات ايضا ولما قلنا العلو الذاتي ليس علو المكان فان علو المكان  
بالمعنى الاخص يختص بولاية الامر الذين يقولون امور المسلمين بالقضية  
والفارق جماعة ونصب ذي منصب اعلي كالسلطان والحاكم والوزير  
والقضاة وكل من منصب سواء كانت فيه العلية ذلك المنصب كبعض  
من سائر من هو الا للذات كالمؤمنين اولم يكن كما بناه زماننا هذا ويمكن زوال  
العلو بالمكانة بعلم المعنى عن صاحبه كما اذا انزل السلطان والوزير  
والحاكم والقاضي من مناصبهم والعلو بالصفات التي يتصف بها الموصوف  
بها في حد ذاته من غير اعتبار معتبر موافق ذلك العلو الذاتي ليس كذلك  
اي مختصا بولاية الامر وواقع في معرض الزوال فماتلك بالعلو الذاتي  
الذي هو على مرتبة من الكمال فلا يكون العلو بالذات علو المكان ولما العلو  
بالصفات ليس كالعلو بالمرتبة فانه قد يكون اعلم الناس بالحكم فيه من سائر

وكيف

Copyrighted material